ماذا تعني عودة نظام دمشق إلى الجامعة العربية، (مايو 2023)

سوريا: ماذا تعني عودة النظام إلى الجامعة العربية

إخفاق سياسي وسقوط أخلاقي

صدر قرار وزراء الخارجية العرب، يوم الأحد 7 مايو 2023، استئناف مشاركة وفود حكومة دمشق في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها بعد نحو 12 عاماً من قرار الجامعة (نوفمبر 2011) تجميد مقعدها، وتضمن القرار إنشاء لجنة تتكون من أمينها العام ومندوبين من مصر والسعودية والأردن والعراق لمتابعة تسوية القضية السورية... دون خطوات واضحة.

ويأتي ذلك القرار ليعزز الانتقادات الموجهة للجامعة بإخفاقها في تشكيل إطار مؤسسي لنظام الأمن الإقليمي العربي، وفشلها في تحقيق أي من الأهداف التي أُنشئت لأجلها، حيث تتنامى الصراعات المسلحة، وتزداد التدخلات الخارجية، في ظل غياب كامل لسياسات التكامل الاقتصادي، وعدم القدرة على القيام بدور فاعل في القضايا العربية الكبرى.

ويتحدث نقاد الجامعة عن تنامي مظاهر الترهل في أدائها، نتيجة فقدان الإرادة الجماعية، وعدم قيامها بأي دور إيجابي في الحروب التي وقعت بين العراق وإيران، والعراق والكويت، والغزو الأمريكي للعراق، وفي القضية الفلسطينية، وفي تقسيم السودان، وفي حروب الصومال وموريتانيا والمغرب العربي، وغيرها من النزاعات التي كشفت عن: وهن الأمن القومي العربي، وتصاعد سياسات المحاور، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من إيران ومن الصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي ظل تعالي الأصوات المطالبة بتعديل ميثاق الجامعة وتصحيح مسارها؛ تبدو المشكلة عصية على الإصلاح في ظل تنامي النزاعات المحلية والإقليمية وعجز المنظومة العربية عن معالجتها، حيث تحدث تقرير نشره "مرصد الصراعات العالمية" التابع لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة (أكتوبر 2022) عن احتدام المخاطر المحيطة بالدول العربية وما حولها، مؤكداً أن 6 من أبرز 10 صراعات بالعالم توجد في المنطقة العربية وحولها، وعزز ذلك تقرير أعدته "مجموعة الأزمات الدولية" اعتبرت فيه أن أبرز الصراعات في العالم، تقع في المنطقة وتخومها.

وجاء القرار الأخير للجامعة ليؤكد عجزها عن معالجة الأزمات العربية المستعصية، ولجوئها إلى "دبلوماسية الكارثة" التي مثلت سقوطاً أخلاقياً مدوياً، دفع بالعديد من الدول الغربية لشجبه واستنكار فتح أبواب الجامعة لنظام متورط بارتكاب أفظع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

ويمثل قرار الجامعة العربية (8914) تراجعاً كبيراً في المنظومة الإنسانية والحقوقية العربية نتيجة للأسباب الثلاثة التالية:

1- تغاضي القرار عن الجرائم التي ارتكبها رئيس النظام وكبار مسؤوليه، حيث جاء تصريح الأمين العام للجامعة العربية، أحمد أبو الغيط، بارداً وخشبياً، عندما أكد أنه: "بإمكان بشار الأسد حضور القمة العربية المقبلة في الرياض... إذا رغب"، دون النظر إلى مسؤوليته المباشرة عما وقع في السنوات الأحد عشر الماضية، باعتبار تبوئه منصبي رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، وباعتبار تبعية الأجهزة الأمنية وفرق الدفاع الوطني له،

وبحكم توليه صلاحيات واسعة وفق الدستور السوري، وتوجيه عشرات الاتهامات المباشرة له بالوقوف خلف قرارات أفضت إلى إزهاق أرواح مئات الآلاف، كإصدار المراسيم الجمهورية التي تُشرّع المحاكم الميدانية ومحاكم الإرهاب، والمسؤولة عن إصدار أحكام بالإعدام على آلاف السوريين تمّ تنفيذها في السجون والمعتقلات، وإشرافه المباشر على الأجهزة الأمنية التي ارتكبت أعمال القتل والتدمير والتعذيب والقتل والاغتصاب الممنهج ضد ملايين النساء والأطفال، وتبنيه سياسات التجويع والحصار والتهجير القسري وتدمير المدن والحواضر السورية، وتشريده نحو 13 مليون نازح داخل الحدود ولاجئ خارجها، واستدعائه ميلشيات أجنبية، وتأسيسه ميلشيات محلية ارتكبت أفظع الجرائم، وتأجيجه الاحتقان الطائفي والتمييز والكراهية المجتمعية، فضلاً عن مسؤوليته عن ارتكاب الجرائم الاقتصادية والفساد المالي والإداري، بما في ذلك توظيف المؤسسة العسكرية في عمليات زراعة الحشيش وبيع المخدرات، وغسيل الأموال، والانتفاع الشخصي، وما نتج عن سوء إدارة المال العام من: تدهور الاقتصاد، وانهيار قيمة الليرة السورية، وتفشي البطالة، وتدمير البنى التحتية، ما دفع بالعديد من الدول الغربية لإدراجه على رأس قوائم العقوبات، ومطالبة العديد من الجهات الدولية بمحاسبته على تلك الجرائم وجلبه للعدالة وضمان عدم إفلاته من المحاسبة والعقاب.

2- تسبب القرار في إضعاف جهود المحاسبة التي كانت تمثل بريق أمل لملايين المهجرين السوريين بإمكانية عودتهم، حيث ينظر مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، في دعاوى مرفوعة ضد بشار الأسد، بالإضافة إلى نحو 125 من

كبار مسؤوليه، فيما تستمر "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" -التي تم تأسيسها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان (S-17/1)- في التحقيق بشأن الجرائم المرتبكة من قبل رموز النظام، مستندة إلى مقابلات أجرتها مع أكثر من 6000 شاهد وضحية لجرائمه، ويعمل فريق "الآلية الدولية المحايدة للتحقيق بالجرائم" في سوريا على نحو مليون وثيقة تؤكد الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل بشار الأسد وقادته الأمنيين والعسكريين، والتي تتضمن: ارتكاب جرائم القتل العمد والتصفية الجسدية خارج نطاق القانون على نطاق واسع وممنهج واستهداف المجموعات السكانية من المدنيين في المدن والقرى السورية بأصناف الأسلحة كافة، بما فيها: الطيران الحربي، والصواريخ البالستية، والبراميل المتفجرة، والغازات السامة، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، وارتكاب جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي خارج نطاق القانون، وإطلاق العنان للميلشيات الطائفية والقوى الرديفة بارتكاب شتى التجاوزات، وممارسة التعذيب الممنهج وإلحاق الألم الشديد والمعاناة البدنية والعقلية ضد آلاف المعتقلين، وتنفيذ عمليات التهجير القسري والتغيير الديمغرافي بحق ملايين السوريين عبر إجبارهم على مغادرة أماكن سكناهم، وإحلال عناصر الميلشيات الطائفية وعوائلهم في مساكنهم.

3- التعويل على الجناة المتسببين في تهجير ملايين السوريين لضمان العودة الآمنة والطوعية لهم، ففيما تنظر المحاكم الأمريكية والفرنسية والألمانية والإسبانية والسويدية بعشرات القضايا المرفوعة ضد رموز النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، كان هؤلاء المسؤولون، ذاتهم، يقومون بجولات مكوكية على الدول العربية بهدف وضع الترتيبات النهائية لعودة بشار الأسد إلى

الحظيرة العربية، ومناقشة سبل توليهم مهمة: "إيصال المساعدات الإنسانية والطبية التي تسهم في تلبية الاحتياجات الحياتية للشعب السوري"، بالإضافة إلى تخويلهم بأعمال: "تنظيم عمليات العودة الطوعية للاجئين السوريين، وفق إجراءات محددة وإطار زمني واضح" كما نص بيان الجامعة رقم (8914) والذي يحمل في ثناياه عوامل فشله، خاصة وأن النظام لا يبدي أي استعداد للتعاون مع الجهود المبذولة في هذا الإطار.

وفي زحمة الاندفاع الرسمي العربي المحموم لاستقبال الأسد وممثليه الأمنيين والعسكريين؛ خفتت الأصوات الرسمية القليلة التي طالما أكدت أن الأسباب التي دفعت إلى تجميد عضوية النظام لا تزال قائمة، وأنه لا مخرج من الأزمات التي يعاني منها السوريون ما لم تكن هنالك مواقف واضحة لمعالجتها، وأن الإجراءات الترقيعية والقرارات المتعجلة التي تم اتخاذها وفق حسابات إقليمية ليست كفيلة بحل الأزمات الداخلية المستعصية.

المعالجة الشكلية... هل يجدي الترقيع؟

جاء رد النظام على قرار الجامعة متسقاً مع خطاب العنجهية والتشفي الذي انتهجه منذ بداية "دبلوماسية الكارثة" في شهر فبراير الماضي؛ فبعد استقبال الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي (3 مايو)، استقبال الفاتحين، وتوثيق عرى التحالف العقائدي معه، وإبرام حزمة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، تحدث بيان وزارة خارجية النظام (7 مايو) عن الاستعداد: "للعمل المشترك في مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية"، وذلك في إشارة إلى الحالة التي آلت إليها المنطقة العربية بعد انقضاء اثني عشر عاماً على

"الربيع العربي" (2011-2023) والتي خسرت فيها تلك الدول نحو ترليون دولار من الدمار، ونصف ترليون دولار من انهيار البنى التحتية، وفر منها أكثر من 25 مليون لاجئ عربي، فيما فقد نحو 30 مليون عامل وظائفهم، وتراجع 70 مليون عربي تحت خط الفقر.

وتزامن القرار مع احتدام معركة الخرطوم في الحرب الأهلية الثالثة التي تشهدها السودان دون أن يكون للجامعة أي دور يذكر فيها، فيما تُصارع كل من مصر وتونس والجزائر لاستعادة الأمن ومعالجة تبعات التردي الاقتصادي، وتفشل كل من: العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، وليبيا، والصومال، في تسيير مؤسسات الإدارة والحكم، ما دفع "منظمة الشفافية" لتصنيف 86% من 22 دولة عربية في تقرير "مؤشر مدركات الفساد" (CPI) ضمن "درجة أقل من 50%"، واحتلت الصومال المرتبة الأخيرة (180) بصفتها الأكثر فساداً، وسبقتها سوريا واليمن اللتان تشاركتا المركز (178)، وارتفعت الكلفة التقديرية للفساد في المنطقة العربية إلى نحو ترليون دولار ومئتي مليار دولار.

ونتج عن حالة الانفلات الأمني تصدع عدة وحدات إقليمية عربية، مع خلق بيئة منفلتة لم يعد من الممكن معها إيجاد آليات لضبط إيقاع صراعات الإقليم، بحيث لم تعد الدول هي الوحدة السياسية الفاعلة في ظل تنامي التدخل الخارجي وانتشار الميلشيات خارج إطار الدولة.

وفيما يتفاقم عجز معظم الجمهوريات العربية عن صيانة أمنها وسيادتها؛ تتنامى المهددات الأمنية الإقليمية العابرة للدول والحدود، بما في ذلك: الجريمة المنظمة، والعنف المجتمعي، والأزمات المالية

والغذائية، ومهددات أمن الطاقة وأمن الموارد المائية، ما جعل المنطقة العربية الأعلى في مؤشر عدم الاستقرار وفق دراسة صنفت 15 دولة عربية في خانة "عدم الاستقرار"، فيما تبوء العالم العربي المرتبة الأخيرة في مستوى الديموقراطية، حيث صُنفت جميع الدول العربية (باستثناء دولتين) في خانة "الدول السلطوية".

وتؤكد تلك المعطيات أن حديث قرار الجامعة (8914) عن: "الحفاظ على سيادة سورية، ووحدة أراضيها، واستقرارها، وسلامتها الإقليمية" هو أمر بعيد المنال في ظل تصارع خمسة جيوش غير عربية (أمريكا، وروسيا، وإيران، وتركيا، وإسرائيل)، وأن استعادة الدولة سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها مرهون بإرادة روسية-إيرانية تنتهك أبسط مفاهيم السيادة لدى حكام بدمشق، وأن حمل كل من واشنطن وأنقرة على وقف عملياتهم العسكرية وسحب قواتهم من سوريا لا يمكن أن يتم بقرار عربي.

كما اعتُبر حديث الدول العربية عن: "تكثيف الجهود العربية الرامية إلى مساعدة سوريا على الخروج من أزمتها" مثيراً للسخرية في ظل عجز معظم هذه الدول عن معالجة أزماتها، بما في ذلك وقف الحروب الأهلية القائمة.

وتفسر تلك المعطيات زهد النظام بالبند الثاني، الذي ينص على: "إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية"، حيث ينشغل بشار الأسد بتوطيد الوجود العسكري الروسي والإيراني لضمان بقائه في الحكم، ويناور مع تركيا، ضمن مسار رباعي يتم وضع الترتيبات النهائية لعقده في أستانة، فيما يمثل الدور العربي الحلقة الأضعف من الحراك الدبلوماسي والأمني المتعلق بسوريا،

علماً بأن الجامعة العربية لم تقم بأية أدوار فاعلة في معالجة الأزمات العربية منذ تأسيسها عام 1945، وتغيب عنها أية رؤية لمعالجة أزماتها الإقليمية المتشابكة والمستعصية اليوم.

"لا تصويت"، "لا خطة"، لا خطوة... لاجديد

لفت المتحدث باسم الجامعة إلى أن وزراء الخارجية العرب اتخذوا قرار رفع تعليق عضوية دمشق ودعوتها إلى القمة العربية المقبلة في الرياض، وفق آلية "بلا تصويت"، قائلاً إن "القرار اتخذ بالتوافق"، ما يؤكد عدم وجود آلية معتبرة للتعامل مع الملف السوري.

وأشار البند الثالث من قرار الجامعة إلى أن معالجة "الأزمة" السورية تتم وفق: "مبدأ الخطوة مقابل الخطوة"، ما يؤكد عدم وجود خطة عربية مشتركة لمعالجة تعقيدات الناتجة عنها، وأن العملية برمتها ترتهن برغبة النظام في اتخاذ خطوة مقابل الخطوات التي قامت بها الدول العربية، والمتمثلة في: إعادة العلاقات الدبلوماسية، وفتح السفارات في دمشق، وإرسال المساعدات السخية، واستقبال مسؤولي النظام، وشرعنة الوجود الإيراني باعتبار الحرس الثوري "قوات مشروعة" في سوريا، وإعادة النظام للجامعة العربية، وفتح الأبواب مشرعة لاستقبال بشار الأسد في القمة المقبلة.

وفي مقابل تلك الخطوات الحثيثة؛ لا يبدو النظام مستعداً للتقدم ولو بخطوة واحدة، حيث كشفت كواليس الاجتماعات الأخيرة عن رفض وزير خارجية النظام، فيصل المقداد، أية إملاءات بشأن الوضع الداخلي، وإصراره على أن العملية السياسية تتم: "بالطريقة والوتيرة التي تقررها دمشق"، ونقلت صحف النظام تصريحات تؤكد أن: "النظام السياسي في سوريا شأن داخلي ولا يحق لأحد أن ينظّر

على النظام في هذا الشأن"، وأن: "طهران قادرة على ملئ الغياب العربي عامة والسعودي خاصة والجامعة العربية مريضة وبحاجة إلى إصلاح نفسها"، ما أثار سخطاً في الأوساط الدبلوماسية العربية.

وفي ظل تعثر المسار الدبلوماسي (مقابل التقدم الأمني الذي أنجزته بعض الدول العربية مع دمشق)؛ تتضح ملامح السياسة المقبلة للنظام، والتي تقوم على حالة شبيهة بتعامله مع تل أبيب منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي اصطلُح على تسميتها "لا حرب ولا سلم"، فلا هي حالة سلام معلن ولا هي حالة حرب.

وبموجب انتهاج السياسة ذاتها يتيح النظام لنفسه مجال عدم الانحياز إلى المبادرة العربية فيما يغضب حلفاءه الإيرانيين، والاستجابة الجزئية للمبادرة في الوقت نفسه بما يتيح فك عزلته، ورفع العقوبات عنه، ويضمن تدفق الأموال الخليجية السخية إلى خزانته الخاوية، دون أن يلتزم باتخاذ أية خطوات فعلية أو تبني سياسة واضحة لتحقيق الحل السياسي في سوريا.

ونتيجة لإغفال الأسباب التي تسببت باندلاع الثورة عام 2011، وتغليب معالجة المؤثرات الإقليمية للأزمة دون معالجة الوضع الداخلي المأزوم؛ لا يرى المواطن السوري بارقة أمل في المبادرة العربية، حيث يبلغ معدل الفقر في سوريا 90 بالمئة، وفقاً لبرنامج "الغذاء العالمي" الذي وضع سوريا ضمن 20 نقطة ساخنة للجوع في العالم، وصنفها ضمن "المرحلة الخامسة" والتي يتعرض السكان فيها للجوع والموت، فيما يستمر الانخفاض الحاد لسعر الليرة السورية بالتزامن مع: تنامي أزمة المحروقات (البنزين والغاز والمازوت)، وتفشي مظاهر

الخطف والاغتيال والانفلات الأمني والفساد، واعتماد الميلشيات التابعة للنظام وعلى رأسها الفرقة الرابعة (بقيادة ماهر الأسد) في تمويلها على ممارسة الابتزاز وتجارة المخدرات، حيث يوجد تحت حماية النظام 15 مصنعاً رئيساً، ونحو 20 مصنع صغير، لإنتاج حبوب "الكبتاغون" وغيرها من المواد المخدرة التي يتم نقلها بعربات مصفحة ومحمية بطائرات بدون طيار وأسلحة ثقيلة، ويتم شحنها عبر موانئ البحر المتوسط تحت حماية الأجهزة الأمنية، ما دفع "مكتب منع الجريمة والمخدرات" التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى تحويل تصنيف سوريا من "دولة عبور للمخدرات" إلى "دولة منتجة ومصدّرة للمخدرات".

أزمة قيادة إقليمية وترتيبات هشة

انتقدت الولايات المتحدة (8 مايو 2023) قرار جامعة الدول العربية استئناف مشاركة وفود حكومة النظام في اجتماعاتها، معتبرة أن الرئيس بشار الأسد لا يستحق تطبيعاً للعلاقات، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، فيدانت باتل: "لا نعتقد أن سوريا تستحق إعادتها إلى جامعة الدول العربية في الوقت الحاضر"، وأكدت واشنطن أنها لن ترفع العقوبات عن النظام حتى تطبيق كامل الاتفاقات وضمان عودة آمنة للاجئين.

وأعلنت المفوضية الأوروبية أنه لن يكون هناك تطبيع للعلاقات مع الأسد دون حل سياسي وفق قرارات الأمم المتحدة، في حين أكدت الخارجية الألمانية عدم وجود أي تغيير على أرض الواقع في سوريا يستدعي التطبيع مع الأسد، ونص بيان وزارة الخارجية البريطانية على أن: "المملكة المتحدة تعارض التعامل مع نظام الأسد الذي

يواصل اعتقال السوريين الأبرياء، وتعذيبهم وقتلهم من دون أن يظهر أي بوادر لتغيير سلوكه تجاه الشعب".

وفي مقابل المواقف الغربية؛ رحبت وزارة الخارجية الروسية بقرار استئناف مشاركة سوريا في أنشطة جامعة الدول العربية، وذلك على لسان المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، التي أكدت أن موسكو: "ترحب بهذه الخطوة التي طال انتظارها، وأصبحت نتيجة منطقية لعملية إعادة سوريا إلى الأسرة العربية".

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بن، (8 مايو) في مؤتمر صحفي: "إن الصين ترحب وتهنئ بعودة سوريا إلى الجامعة العربية"، وتعهد بمواصلة جهود الصين الدؤوبة لتحقيق السلام في المنطقة.

وبعيداً عن التصريحات الرسمية؛ يبدو الموقف الغربي ضبابياً إزاء عملية التطبيع العربي المتسارعة مع النظام، إذ إن واشنطن لم تتخذ أية إجراءات لوقف هذا المسار، ما دفع بعدد من المسؤولين الأمريكيين السابقين الذين خدموا في الشرق الأوسط لتحذير الرئيس، جو بايدن ووزير خارجيته، أنتوني بلينكن، من أن عدم إبداء الحزم لمنع التطبيع العربي مع الأسد هو: "قُصر نظر ويضر بأي أمل في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين".

ورأت مصادر مطلعة أن إعادة العلاقات السعودية-الإيرانية (10 مارس)، ومبادرات الرياض بشأن اليمن وسوريا قد يفضي إلى تغير في المعادلة الأمنية بالمنطقة، خاصة وأن تل أبيب تجد نفسها في

معضلة جراء ترسيخ وجود إيران في الجوار السوري، فيما تشعر أنقرة بالامتعاض من البيانات العربية التي تشرعن الوجود العسكري الروسي-الإيراني مقابل مطالبتها بسحب قواتها شمالي البلاد.

واعتبر تقرير نشره موقع "ألمونيتور" أن علاقة الدول العربية مع النظام السوري قد تحولت إلى: "رمز لسياسة عربية وخليجية تحاول صياغة أسلوب مستقل نسبياً عن شركائها الغربيين"، معتبراً أن حالة بشار الأسد ليست سوى عَرَضٍ لتغيير أعمق، فالأجندة الغربية، التي جعلت الديكتاتور السوري منبوذاً بسبب تهم الإبادة الجماعية، يتم تنحيتها الآن، مع التغيير الناجم عن اختلال العلاقة بين السعودية والإمارات، مع حلفائهما الغربيين، مقابل نجاح روسيا في الإبقاء على بشار الأسد، ما أدى إلى تقوية نفوذ بوتين في المنطقة، وعزيز دور موسكو كضامن -مع الرياض وأبوظبي- لإبقاء أسعار النفط مرتفعة.

وفي مقابل تعرض "الاتفاقيات الإبراهيمية" إلى خطر الانهيار من قبل تحالف اليمين المتطرف بالسلطة في تل أبيب، وتقويض الترتيبات الأمنية العربية-الإسرائيلية؛ تتعزز العلاقات العربية-الإيرانية بوساطة صينية كشفت عن رغبة بكين في القيام بدور أكبر في المنطقة، وبروزها كلاعب إقليمي مهم يقدم بديلاً للدور الأمريكي الآخذ في التراجع.

وعلى الرغم من تنامي النفوذ الصيني والروسي؛ إلا إنه لا بد من الاعتراف بأن كلاً من بكين وموسكو لا تمتلكان القدرة على تعويض الدور القيادي للولايات المتحدة في المنطقة، وأن المناورة الروسية لدفع العرب إلى إعادة تأهيل بشار الأسد تنطلق من رغبتها في تخفيف

الأعباء الاقتصادية عنها وتركيز طاقتها على الحرب في أوكرانيا، فيما تعتمد المقاربة العربية الجديدة على مدى تنفيذ طهران ودمشق للتوافقات التي تم التوصل إليها في الكواليس الأمنية، وهي مقاربة هشة للغاية في ظل امتلاك النظامين سجلاً مروعاً في عدم الوفاء بأية التزامات خلال العقود الأربعة الماضية، ولا تشاركان ولي العهد السعودي أحلامه في: "تحويل المنطقة العربية إلى أوروبا أخرى، بعيداً عن الصراعات الإيديولوجية والسياسات المتطرفة"، خاصة بعد زيارة رئيسي إلى دمشق والتي حملت في ثناياها رؤية مغايرة للرؤية السعودية، وعززت المخاوف من أن قيادة الحرس الثوري الإيراني (والميلشيات التابعة له في بغداد ودمشق وبيروت) ليست مستعدة للتخلي عن أدوارها التخريبية في المنطقة، ولا تنوي تفكيك عشرات الميلشيات الطائفية، ولا ترغب في أن تكون طرفاً في أية ترتيبات عربية مقبلة، بل إنها تُمعن في الترويج لانتصار سياسة "تصدير الثورة" على أنقاض المشهد العربي المترهل، والذي بدأ للتو حرباً أهلية جديدة... في الخرطوم.